



الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

UNTM



الاتحاد النقابي للموظفين

UMT



الفيدرالية الديمقراطية للشغل

FDT

## نداء

**النقابات الثلاث الفيدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد النقابي للموظفين (إ.م.ش) و الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تقرر خوض إضراب وطني، مع وقفة احتجاجية أمام وزارة تحديث القطاعات العامة، يوم الأربعاء 03 مارس 2010**

قررت النقابات الثلاث: الفيدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد النقابي للموظفين (إ.م.ش) و الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، خوض إضراب وطني، مع وقفة احتجاجية أمام وزارة تحديث القطاعات العمومية، يوم الأربعاء 03 مارس 2010 ابتداء من الساعة 10 صباحا في قطاعات الوظيفة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وذلك بناء على مداوات هيئاتها المقررة وتقييمها لنتائج جولات الحوار الاجتماعي والتي لا ترقى إلى مستوى انتظارات الشغيلة المغربية ولا تلبى الحد الأدنى من المطالب المشروعة .

وإن المركزيات النقابية وهي تتخذ هذا القرار النضالي بعد استنفاد كل المساعي من مراسلات وبيانات مشتركة لحمل الحكومة على ضرورة التعامل الجدي والمسؤول مع قضايا ومطالب عموم الشغيلة المغربية، فإنها:

- تعتبر إعلان الحكومة بشكل انفرادي للمرة الثانية عن نتائج الحوار الاجتماعي دون التوافق بشأنها وقبل استكمال التفاوض حول النقط المدرجة في جدول الأعمال وكذا عدم التقيد بالمنهجية المتفق عليها، يعد إخلالا بقواعد الحوار الاجتماعي المأسس وتملصا من الحكومة إزاء التزاماتها وتعاقباتها.
- تؤكد على ضرورة استجابة الحكومة لمطلب الزيادة في الأجور وتحسين الدخل عبر التخفيف من الضغط الضريبي ومن الأعباء المادية للأجراء في الميادين الاجتماعية الأساسية بهدف مواجهة الغلاء المعيشي المتفاقم.
- تجدد تشبثها بإدراج الترقية الاستثنائية في الحوار الاجتماعي المركزي لكل الموظفين المستوفين للشروط النظامية للترقي منذ سنة 2003 وإعادة النظر بشكل شمولي في منظومة الترقى والتنقيط والتقييم.
- تؤكد على ضرورة الإسراع بتنفيذ قرار حذف السلام الدنيا في القطاعات العمومية وضرورة استفاضة موظفي قطاع الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية من هذا الإجراء.
- تدعو إلى الإسراع بأجراء التعويض عن العمل في المناطق النائية والصعبة و تعميم الاستفادة منه على كل الموظفين العاملين بهذه المناطق.
- تؤكد على ضرورة فتح الحوارات القطاعية و تنفيذ الاتفاقات القطاعية (التعليم والجماعات المحلية والصحة والعدل...) علاوة على وجوب تنفيذ الأحكام القضائية لفائدة الموظفين والأجراء و مراجعة الفصل الخامس من مرسوم ممارسة الموظفين للعمل النقابي وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والتصديق على الاتفاقية الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية.
- تدعو كافة الموظفين والموظفات إلى المشاركة الواسعة في هذه المحطة والحضور المكثف في الوقفة الاحتجاجية والاستعداد لخوض كل الأشكال النضالية في سبيل الدفاع عن الحقوق والمكتسبات وتحقيق المطالب المشروعة.
- تجدد الدعوة إلى توسيع وتمتين الجبهة النقابية عبر التحاق مكونات الحركة النقابية المناضلة بالتنسيق والنضال الوحدوي.

الرباط في 11 فبراير 2010

